مؤكداً أنها تعكس حجم الفساد والهدر الكبير في الحكومة

الشاهين عن مصروفات «ضيافة الداخلية»: زادت بـ 736 % وتركزت في 5 فنادق

■ عدد ليالي الاستضافة خلال سنتين بلغ 191 ألف والقضية تتضمن شبهات تنفع كبيرة

أسامة الشاهين

■ ضيوف المآدب تجاوزوا 313 ألف شخص وهناك وليمة لـ 429 شخصاً في اليوم الواحد
■ الأرقام مهولة ولا تصدق وهناك ثلاثة من مديري الفنادق غادروا البلاد خلال فترة فتح الملف
■ أحد النواب كان يطلب قفل باب النقاش وأثبتت الأوراق أنه يملك نسبة مؤثرة بأحد الفنادق
■ قانون منع تضارب المصالح يمثل استحقاقاً على النواب والحكومة ويتعين إقراره في الجلسة المقبلة
■ التلاعب طال وفوداً منسوبة للإمارات والمملكة العربية السعودية والبحرين وغيرها من الدول

قال النائب أسامة الشاهين إن مصروفات بند الضيافة بوزارة الداخلية عن السنتين الماليتين 2014 / 2015 و2015 / 2016 بلغت أرقاما قياسية تعكس حجم الفساد والهدر الكبير في الحكومة مؤكدا أهمية عدم إغلاق الملف حتى محاسبة المسؤولين عنه.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن المصروفات بلغت أكثر من 33 مليون دينار، بزيادة قدرها 29 مليون دينار وبنسبة 736% مشيرا إلى أن هذه القضية تتضمن شبهات تنفع كبيرة.

وأضاف أن عدد ليالي الاستضافة في الفنادق خلال سنتين بلغ ١٩١ ألف ليلة بمعدل ٢٦٢ ليلة فندقية محجوزة على بند الضيافة من قبل وزارة الداخلية وحدها.

واستغرب أن يصدر هذا الأمر من وزارة الداخلية التي تنتمي إلى الحكومة ذاتها التي تنادي بشد الأحزمة وفرض الضرائب ورفض خفض سن التقاعد.

ولفت الشاهين إلى أن ضيوف المآدب والحفلات تجاوزوا 313 ألف شخص خلال سنتين، ما يعني أن هناك وليمة لـ 429 شخصا في اليوم الواحد.

واعتبر أن هذه الأرقام مهولة ولا تصدق، مضيفا أن ما زاد الطين بلة هو أن الاستضافات تركزت في 5 فنادق بإجمالي 31 مليون دينار بينما 17 فندقا طالها جميعا مبلغ مليون و59 ألف دينار، بما يتخطى شبهات الفساد إلى وقائع متبتة.

وأشار الشاهين إلى أن هناك 3 مديرين على الأقل من فنادق كويتية غادروا البلاد خلال هذه الفترة التي فتح فيها هذا الملف مشددا على أن هناك مسؤولية تقع أيضا على اتحاد الفنادق الكويتية تجاه هذه الفظائع التي كشفت.

وأفاد بان تضارب المصالح متحقق بين الفنادق وأحد النواب مستغربا من أن أحد النواب كان يطلب داخل قاعة عبدالله السالم قفل باب النقاش والاكتفاء بالموافقة على التوصيات ثم أثبتت الأوراق وشهادة كل من يعمل بالصناعة الفندقية أنه يملك نسبة مؤثرة بأحد الفنادق الكويتية.

■ نستغرب أن يصدر هذا الأمر من وزارة التي تنتمي للحكومة التي تنادي بشد الأحزمة

واعتبر أن هذا بمثابة تضارب مصالح وإساءة لاستخدام المنصب والوظيفة العامة النيابية وكذلك بين أكثر من مسؤول بوزارة الداخلية في الحقبة السابقة وبين متاجر مستلزمات الضيافة حيث كان الشراء يقتصر عليها من قبل الوزارة تارة وعبر إلزام الفنادق بالشراء منها تارة أخرى.

وأكد الشاهين أن تلك الأمور تجعل من قانون منع تضارب المصالح استحقاقا على النواب والحكومة، مبينا أن هذا القانون هو أحد البنود الموقع عليها في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ويتعين إقراره في الجلسة المقبلة.

وذكر أن التهم بحسب تقارير وزارة الداخلية ولجنة الميزانيات وديوان المحاسبة تنوعت بين هدر الأموال العامة والتزوير في المحررات العرفية وجناية التزوير في المحررات الرسمية وكلها جرائم لا يمكن التهاون فيها.

وأكد أن التوصية بالإحالة إلى النيابة العامة جاءت بالإجماع في التقارير الثلاثة معتبرا أن تلك التصرفات لا تعطينا أي مجال للتردد أو التشكيك تجاه هذه الجرائم المرتكبة التي حدثت في بند الضيافة.

واستغرب الشاهين من ادعاء استضافة 15 لواء شرطة بحرينيا في وقت واحد في حين أنه لا يوجد إلا خمسة لواءات شرطة في مملكة البحرين الشقيقة! مبينا أن التلاعب طال أيضا وفودا منسوبة للإمارات العربية الشقيقة والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول.

وبين أنه على الرغم من أن الفضيحة ركيكة وليست متقنة التأليف إلا أنها مرت على مختلف الجهات الرقابية على مدى سنتين ماليتين متتاليتين ومرت على وزارة المالية وجهاز التدقيق الداخلي في وزارة الداخلية.

وأكد أن هذا الأمر يلقي مسؤولية كبيرة على من تابعوا هذا الموضوع في وزارة الداخلية وديوان المحاسبة ولجنة الميزانيات للاستمرار في الملف وعدم إغلاقه.

وقال الشاهين إن كل التوصيات اتجهت الى احالة الموضوع للنيابة العامة متمنيا على الجهات المتابعة لهذا الموضوع أن تسعدنا بملاحقة دقيقة ومفصلة لكشف المسؤولين الظاهرين والمخفيين الذين تطاولوا على المال العام.

إلغاء عقوبة السجن في قضايا الرأي

عمر الطبطبائي: سأطلب جلسة خاصة لمعالجة التشريعات المقيدة للحريات

■ كيف ندعي تحويل الكويت لمركز مالي بينما أبسط حقوق حرية التعبير لا تستطيع الصحف نشره؟

عمر الطبطبائي

■ مصطلح ازدراء الدستور مطاطي وما يميز بلدنا حرية الرأي والكلمة وليس النفط والأموال

أعلن النائب عمر الطبطبائي عزمه التقدم بطلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة الاقتراحات بقوانين التي تقدم بها لمعالجة التشريعات المقيدة للحريات وإلغاء عقوبة السجن بحق اصحاب الرأي، مؤكدا انه سيكون له تصرف قاس مع الحكومة او رئيسها في حال عدم حضور الجلسة.

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه في هذه الأيام ونحن نحتفل بذكرى التحرير نستذكر أن الكلمة كانت أول سلاح يستخدمه الشعب الكويتي لمقاومة المحتل، وبالتالي يجب على كمشرع إزالة القيود على حرية الكلمة في الكويت وألا تجعل شباب الكويت نزلاء في السجون.

وأكد أن هذا الأمر يقودنا إلى الحديث عن بعض القوانين التي تم من خلالها تفصيل جرائم الرأي العام، فهناك قانون الجزاء الذي وضع في عام ١٩٦٠ ليجرم انتهاك حرمة الأديان وكرامات الناس من خلال السب والقذف.

وأوضح أن هذا القانون جاء في زمن الإعلام الحكومي ولا يواكب زمن الإعلام الحديث مما دعا المشرع للتدخل من خلال قوانين (المرئي والمسموع) و (المطبوعات والنشر) و(الفضاء الإلكتروني).

وأضاف أن الإشكالية تكمن في ان المشرع اضاف جرائم جديدة بعقوبات غريبة عجيبة، وعلى سبيل المثال المادة ٢١ من قانون المطبوعات تحظر نشر ما من شأنه التأثير على قيمة العملة الوطنية او ما يؤدي إلى زعزعة الإقتصاد للبلد. وأشار إلى أن إحدى الصحف نشرت خبرا عن وكالة (فيتش) العالمية عن التصنيف الإئتماني السيادي للكويت يؤثر على الإقتصاد الكويتي. وتساءل: هل من المنطق أن صحفنا لا تستطيع نشر مثل هذا الخبر لأن القانون يمنع ذلك؟ وكيف ندعي تحويل الكويت لمركز مالي بينما أبسط حقوق حرية التعبير عن الإقتصاد أو غيره لا تستطيع الصحف نشره؟

وأفاد بأن أي مغرد (مطلوب) يستطيعون تفصيل أي جريمة عليه إذا نشر مثل هذا الخبر أو حتى أعاد تغريده.

وضرب الطبطبائي مثالا آخر بالمادة المتعلقة بمعاقبة كل من يزدري الدستور الكويتي قائلا "ان مصطلح ازدراء الدستور مطاطي وقد وضع الدستور ليتفح بعد خمس سنوات، لكن كيف سنتفح الدستور دون حرية نقاش وتقد كالقول ان المادة الفلانية متخلفة او لا تواكب العصر.

وأشار إلى انه اذا كانوا يريدون معاقبة اي شخص يمكن استخدام هذه المادة بحقه عند الحديث وتقد الدستور.

وأكد أن هذا الأمر لايعد مقبولا في بلد الديمقراطية والمؤسسات والدستور، مشيرا إلى أن الكلمة لا تقتل ولا يجب ان تقتل وإن سجنت علا صوتها.

واستغرب الطبطبائي ان ندعي اننا بلد ديمقراطي وهناك سجناء رأي واننا في بلد الانسانية ونسمع عن شباب كويتي يطلبون اللجوء إلى الخارج بسبب حرية الكلمة.

واضاف "اننا نعاني بسبب وجود تناقض في تربية أبنائنا الذين ندعوهم بالانخراط بالعمل النقابي وعندما يشاركون ويقولون كلمة الحق بكل حرية نشرع لهم قوانين تسجنهم"

وقال إن هذا لا يعني قبول السب والشتم وهذا علاجه برفع العقوبة المالية من 1000 روبية الى 25 الف روبية في قانون الجزاء ولكن لا يجب أن يسجن الشخص، مضيفا "انا يوم من الأيام كنت كاتب ومغرد وامتداد لكل صاحب رأي ولن أسمح أو أقبل بسجن اصحاب الرأي".

وذكر أن اصحاب الرأي يخافون من كتابة آرائهم، مشيرا إلى أن ما يميز الكويت عن بقية الدول المجاورة ليس النفط والاموال بل حرية الراي وحرية الكلمة "ولن نقبل أن تطمس الهوية الكويتية".

وبين الطبطبائي أنه قدم تعديلات في الاسبوع الماضي على قوانين المرئي والمسموع و الجزاء و أمن الدولة والجرائم الإلكترونية لمحاربة كل من يحاول أن يطمس حرية الكلمة.

وأكد الطبطبائي أنه يضع النواب جميعا امام مسؤولياتهم السياسية بالوقوف إلى جانب حرية الشعب الكويتي، وأيضا يخاطب الحكومة بتبني هذا الموضوع.

وقال الطبطبائي إنه سوف يدعو لعقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع واذا لم تحضر الحكومة فهذا يعني عدم تعاونها مع المجلس، وسيكون له تصرف قاسي معها وقد يكون مع رئيسها

بحضور وزير الداخلية

«حقوق الإنسان» تناقش الأوضاع الصحية في السجون اليوم

اجتماع سابق لحقوق الانسان

تجتمع اليوم لجنة حقوق الإنسان لاستكمال مناقشة بنود جدول الأعمال وتكليفات المجلس له حيث تبحث اللجنة أوضاع السجون وبخاصة الأوضاع الصحية.

كما تتابع توصيات التقرير الأول للجنة حقوق الإنسان بشأن تكليف المجلس للجنة بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون والمحال إلى الحكومة.

ومن المقرر أن يحضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ووزير الصحة الشيخ باسل الحمود.

طلب معرفة الإجراءات التي اتخذت إزاء تأخر نسبة الإنجاز

المطيري يسأل الرشيدي عن قيمة العقد بين نقطة الارتباط ومعهد الأبحاث

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه سؤالا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي عن قيمة العقد بين نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.

وطلب النائب تزويده بما يلي:

1 - كم تبلغ قيمة العقد الذي وقع بين نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية؟ وما الأسباب الداعية لذلك بعد أن انهت النقطة عقدها مع معهد الأبحاث في 2013 في منتصف مدته؟

2 - هل وافقت الجهات المعنية كديوان الخدمة المدنية على لائحة شؤون الموظفين في نقطة الارتباط وعلى تغيير عقود الموظفين التي أصبحت على بند المكافأة بدلا من الراتب؟ مع تزويدي بالموافقات ونماذج من العقود.

3 - ما الإجراءات التي اتخذت إزاء تأخر نسبة الإنجاز في عمل النقطة والذي لا يجاوز (6 ٪) حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

والمعوقات التي تواجه عمل «شركة الدرة»

عاشور يسأل وزير التجارة عن نتائج لجنة بحث أسعار العمالة المنزلية

أعلن النائب صالح عاشور عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان عن اللجنة التي تم تشكيلها مع جهات حكومية عدة لبحث أسعار العمالة المنزلية والمعوقات التي تؤثر على عمل شركة الدرة للعمالة المنزلية.

ونص السؤال على الآتي:

بتاريخ 23-10-2017 نشرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) تصريحا لوزير التجارة والصناعة بأنه تم تشكيل لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن وزارات التجارة والخارجية والداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة وشركة الدرة للعمالة المنزلية واتحاد مكاتب العمالة المنزلية لبحث أسعار العمالة المنزلية والمعوقات التي تؤثر على عمل شركة الدرة.

وعليه أتقدم بالأسئلة التالية:

1 - ما النتائج التي توصلت لها اللجنة ؟ وكم اجتماعا عقدت؟ مع تزويدي بنسخة من قرارات تلك الاجتماعات.

2 - ما المعوقات التي تؤثر على عمل شركة الدرة للعمالة المنزلية ؟

3 - يرجى تزويدي بأسماء رئيس وأعضاء اللجنة التي تم تشكيلها..

بعدما ارتفعت الكثافة السكانية فيها بنسبة كبيرة

الدمخي يقترح إنشاء مركز صحي ومخفر في «صباح الأحمد» البحرية

عادل الدمخي

أعلن النائب د.عادل الدمخي عن تقديمه 3 اقتراحات برغبة لإنشاء مركز صحي ومخفر شرطة في مدينة صباح الأحمد وتوفير مرافق للخدمة في الساحات المحيطة بسوق المباركية في مدينة الكويت.

ونص الاقتراح الأول على ما يلي:

ارتفعت الكثافة السكانية بنسبة كبيرة في مدينة صباح الأحمد البحرية إلا انها تفتقد إلى مخفر شرطة للمحافظة على امن المنطقة، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء مخفر شرطة بمنطقة صباح الاحمد البحرية لتوفير الخدمات الصحية من عيادة عامة / وقسم للطوارئ.

ونص الاقتراح الثاني على ما يلي:

ارتفعت الكثافة السكانية بنسبة كبيرة في مدينة صباح الأحمد البحرية إلا انها تفتقد إلى مخفر شرطة للمحافظة على امن المنطقة، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء مخفر شرطة بمنطقة صباح الاحمد البحرية لتوفير الخدمة الأمنية للمحافظة على امن المنطقة.

كما نص الاقتراح الثالث على ما يلي:

يرتاد المواطنون والوافدون والسياح الأماكن السياحية والتجارية المنتشرة في دولة الكويت بغية الترويح والتنزه والتسوق ولا يخفى على المرء أهمية توفير المرافق الأساسية المطلوبة في تلك الأماكن كما هو متبع وتهتم بتوفيرها جميع الدول المتحضرة.

إلا أنه وللأسف فإن بعض هذه المرافق مفقودة في بعض الأماكن السياحية والتجارية أو تكون مهملة وتفتقد إلى المتابعة . وعلى سبيل المثال فإن سوق المباركية الذي يعتبر سوقا تراثيا وأصبح من الأماكن المزدحمة خصوصا في المناسبات يفتقد إلى وجود المرافق المطلوبة (مركز استعلامات / نقطة أمنية / دورات مياه) لخدمة الناس والمساعدة في أي استفسارات والمحافظة على أمن الموقع ، كما يعتمد حاليا على دورات مياه المساجد ما يشكل ازدحاما كبيرا وعدم الراحتها في جميع الأوقات.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:توفير مرافق للخدمة (مركز استعلامات / نقطة أمنية / دورات مياه) في الساحات المحيطة بسوق المباركية.